



International Network for Economic, Social & Cultural Rights
Red Internacional para los Derechos Económicos, Sociales y Culturales
Réseau international pour les droits économiques, sociaux et culturels
الشبكة العالمية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مجلس الإدارة

فرانيسكو روكابيل
مجلس الشعوب الأصلية، غواتيمالا
الرئيس

كاتي ألبيرا
المبادرة الوطنية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الولايات المتحدة الأمريكية
أمانة الصندوق

ساندرا راتجين
الفرنسيسكان الدولية، سويسرا
سكرتيرة

روث أورا أوديامبو
اتحاد المحاميات، كينيا

سعيد البلوش
منتدى صيادي الأسماك في باكستان، باكستان

حسن البرغوثي
مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، فلسطين

هيرمان كومارا
الحركة الوطنية للتضامن مع مصايد الأسماك، سريلانكا

كريس غروف
المدير

370 جادة ليكسينغتون

جناح 300

نيويورك، نيويورك 10017

الولايات المتحدة

هاتف: +1 212.681.1236

info@escr-net.org

www.escr-net.org

المرسل إليه:
نسخة إلى:

جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا
السيد ويليز مشونو، رئيس وزراء كوازولو/ناتال
السيد مكسوليسي كاوندا، وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون النقل وسلامة مجتمع كوازولوناتال
لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان
السيدة زانديل غوميد، عمدة بلدية إينكويني، ديربان
السيد فيكيل مبالولا، وزير الشرطة، جمهورية جنوب أفريقيا
السيد نوكوانا - مشابان، إدارة العلاقات الدولية والتعاون، جمهورية جنوب أفريقيا
السيد ميشال فورست، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان
السيدة ليلاني فرحا، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالسكن اللائق
السيدة رين الألبيني - غانسو، المقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان
باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

5 كانون الأول/ديسمبر

طلب فتح تحقيق عاجل في مقتل سيونيلو باتريك مبيكو واتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

تُعد الشبكة العالمية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شبكة دولية كبرى تضم منظمات ونشطاء متفانين في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باستخدام حقوق الإنسان، ويزيد عدد أعضائها على 280 عضو من منظمات وأفراد موزعين على أكثر من 75 دولة.

نتوجه إليكم بهذه الرسالة للإعراب عن عميق قلقنا الجماعي إزاء أعمال القتل والتهديدات والهجمات المتواصلة التي يتعرض لها زعماء المجتمعات المحلية في المستوطنات العشوائية في مدينة ديربان ومحيطها في بلدية إينكويني في مقاطعة كوازولو-ناتال في جنوب أفريقيا. إن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان ممن تطالهم الاعتداءات هم من زعماء الحركة الوطنية الاجتماعية لسكاني الأحياء الفقيرة، التي تعد عضوًا مؤسسيًا مرموقًا في الشبكة العالمية.

مقتل سيونيلو باتريك مبيكو

نستنكر بأقوى العبارات جريمة القتل الأخيرة التي أودت بحياة الزعيم الشعبي والمدافع عن حقوق الإنسان سيونيلو باتريك مبيكو. يُذكر أن سيونيلو باتريك مبيكو البالغ من العمر 32 عامًا كان يرأس الفرع المحلي لحركة ساكني الأحياء الفقيرة في قرية سيسونك، كما كان عضوًا في مجلس مقاطعة كوازولو-ناتال. نشط في الدفاع عن حقوق أفراد مجتمعه المحلي في السكان اللائق والمشاركة السياسية والخدمات الأساسية.

تفيد التقارير الواردة أنه قرابة الساعة الحادية عشرة من مساء يوم الأحد الواقع فيه 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أقدم مجهولون على خطف السيد مبيكو بينما كان نائمًا في منزله (كوخ) في مستوطنة عشوائية في قرية سيسونك في لامونتفيل، التابعة لبلدية إينكويني في مقاطعة كوازولو-ناتال، وجروه إلى خارج الكوخ وأردوه قتيلاً. وقد عثر جيرانه على جثته مضرجة بالدماء وتكسوها الجروح الناجمة عن الطعنات بعد ساعة واحدة. ولاحقًا شاهدها زعماء الحركة حيث تُركت لما يزيد على 15 ساعة قبل أن تخرجها الشرطة من مسرح الجريمة.

نحن نعلم أنه ومنذ افتتاح فرع قرية سيسونك في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، لم يكف أفراد على صلة بمسؤولين محليين في الحزب السياسي الحاكم عن مضايقة السيد مبيكو وتهديده بالقتل (ويشمل ذلك رسائل نصية ومكالمات هاتفية تحذره من مغبة انخراطه في العمل الحقوقي مع مجتمعه وبأنه سيعاقب). وقد جرى الإبلاغ خطيًا عن هذه التهديدات إلى كل من المستشار المحلي، ولجنة الحي، ومركز شرطة

لامونتفيل، ومسؤولي الحزب السياسي الحاكم، غير أنها لم تلق أي ردود وفق ما أفدنا. وحتى تاريخه، لم يعتقل أي مشتبه به في حادثة مقتل السيد مبيكو.

القتل ضمن سياق طويل الأجل انتقاماً من عمل ساكني الأحياء الفقيرة في مجال حقوق الإنسان

وقعت جريمة قتل السيد مبيكو في وقت أصبحت فيه المشاركة في شؤون المجتمع نشاطاً متزايد الخطورة في إيتكوبني. وقد أخطرنا أن السيد مبيكو حضر في وقت مبكر من يوم مقتله اجتماعاً نظمه أحد السكان المحليين ويدعى فيزا مادالالا. في خلال الاجتماع، وفيما كان السيد مادالالا يخطب في المجتمعين، دنا منه شخص يحمل سكيناً وطعنه على مرأى من جميع، ما أدى إلى وفاته في وقت لاحق.

علاوة على ذلك، ذكر زعماء الحركة أنهم يواجهون انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، تشمل حرمانهم المنتظم من فرص العمل والوصول إلى الإسكان العام بأسعار معقولة أو الاستفادة منه، في شكل بين من أشكال العقاب على كشف الفساد في قطاع الإسكان وفضح سياسيين ريفيين المستوى. إن مجرد قيام ساكني الأحياء الفقيرة بتنظيم تجمعات خارج مقر الحزب السياسي المهيم يؤكد أنه عامل مهم في موجة التهديدات والهجمات التي يواجهها المدافعون الشعبيون عن حقوق الإنسان.

في هذا السياق، يساورنا بالغ القلق إزاء ما علمناه عن تعرض عدد كبير من زعماء حركة ساكني الأحياء الفقيرة لتهديدات ومضايقات خطيرة، شملت زعماء من قرية سيسونك وأسينداو في لامونتفيل، وسيلفر سبتي في أو ملازي، وكاتو مانور وبهامباي في إناندا، وكليز إستات ونيوكاسل شمال كوازولو – ناتال. كما يساورنا القلق على وجه الخصوص إزاء سلامة اثنين من زعماء المجتمع المحلي من ليندلاني (ديربان)، علمنا أنهما أجبرا على الاختباء بعد تعرضهما لتهديدات خطيرة من سياسيين محليين على صلة بالأحزاب السياسية. ونحن ندرك أن زعماء المجتمع المحلي يملكون معلومات عن تواطؤ أعضاء حزبيين سياسيين في ليندلاني "للقضاء" على منظمي حركة ساكني الأحياء الفقيرة.

منذ عام 2014، وردتنا معلومات عن مقتل ما لا يقل عن سبعة نشطاء في مجال الدفاع عن حقوق السكن وأعضاء في حركة ساكني الأحياء الفقيرة أثناء حشدتهم للدفاع عن حقوق الإنسان لمجتمعاتهم، ومن بينهم الرضيع جايدن خوزا، الذي لم يتجاوز عمره الأسبوعين. في كانون الأول/ديسمبر 2014، بعثت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رسالة إلى حكومة جنوب أفريقيا تبدي فيها قلقها إزاء اغتيال تولى ندلوفو، المدافعة عن حقوق الإنسان، في ظروف مشابهة؛ وفي 13 حزيران/يونيو 2016، نعت حركة ساكني الأحياء الفقيرة صمويل هلويل الذي أطلقت عليه وحدة الغزو البري في منطقة مترو ديربان النار وأردته قتيلاً. كما أصيب نشطاء آخرون بالإعاقة جراء إقدام الشرطة أو وحدة الغزو البري في بلدية إيتكوبني على إطلاق النار عليهم.

نحن نشعر بانزعاج بالغ إزاء نمط التهديدات والهجمات والمضايقات والقتل المستمر الذي يواجهه زعماء المجتمعات المحلية في المستوطنات العشوائية في ديربان في كوازولو – ناتال ومحيطها، وما يرافق هذه الأفعال من إفلات من العقاب. لذا، نحث السلطات السياسية والقانونية في جنوب أفريقيا على اتخاذ ما يلزم من خطوات لإنهاء موجة العنف هذه وضمان إمكانية الوصول إلى العدالة، ومعالجة قضايا حقوق الإنسان الهيكلية الكامنة التي تؤدي إلى الانتقام من المجتمعات التي تعاني الفقر.

مطالب عاجلة عملاً بالتزامات جنوب أفريقيا في مجال حقوق الإنسان

نود التذكير أن جنوب أفريقيا طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وعلى هذا النحو، إن جنوب أفريقيا ملزمة بالمحافظة، من جملة التزاماتها الأخرى، على الحق في الحياة؛ والحماية من العقوبة أو ضروب المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة؛ وحرية التعبير والتجمع؛ والحق في الانتصاف في قضايا الانتهاكات. كذلك الأمر، إن جنوب أفريقيا طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يعترف بحق كل فرد من مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في السكن اللائق ومواصلة تحسين ظروفه المعيشية؛ أي الحقوق التي عمل السيد مبيكو للدفاع عنها في مجتمعه. وهذا لا بد من الإشارة إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (على النحو المشار إليه في قرار عام 2017 بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا)، الذي ينص على الالتزامات باتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص الحماية من أي عنف أو تهديدات أو انتقام أو تمييز ضار أو ضغط أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وفتح تحقيقات عاجلة ونزيهة في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان.

بناء على خطورة الأوضاع المشار إليه آنفاً، ومراعاةً للالتزامات حقوق الإنسان التي تكفلت بها جنوب أفريقيا بموجب القانون الوطني والدولي، ندعو بكل احترام، حكومة جنوب أفريقيا إلى:

(1) ضمان فتح تحقيق فوري ومستقل ومحايدي في جريمة قتل السيد مبيكو، وفي الاعتداءات وجرائم القتل التي تطل غيرة من زعماء الحركة وأعضاء المجتمعات المحلية، ويشمل ذلك استقاء المعلومات من ممثلي الحركة وغيرهم ممن يملكون معلومات تتعلق بالحوادث، وضمن تقديم الجناة إلى العدالة؛

(2) اتخاذ تدابير عاجلة لحماية جميع ساكني الأحياء الفقيرة والأكواخ وزعماء المجتمعات المحلية في جنوب أفريقيا من كافة التهديدات، وأعمال المضايقة والعنف المتصلة بعملهم في مجال حقوق الإنسان؛

(3) تماشيًا مع عمل السيد مبيكو، اتخاذ كل ما يلزم من خطوات لمعالجة القضايا الهيكلية الكامنة لحقوق الإنسان، بما فيها القضاء على الفساد في تخصيص السكن العام، والإخلاء القسري

والهدم غير القانوني الذي يطال السكان المتضررين في المستوطنات العشوائية ومدن الصفيح، وضمان احترام الحقوق الإنسانية لجميع ساكني الأكواخ في جنوب أفريقيا وحمايتهم وإعمالها؛ (4) في ضوء الممارسة البينة للحرمان من الوصول إلى السكن وفرص العمل، من ضمن الآثار الأخرى على حقوق الإنسان، واستخدام ذلك في معاقبة السكان على تنظيم المجتمعات المحلية وبذل الجهود للمشاركة في الحياة العامة من خارج الحزب السياسي المهيمن، ضمان حقوق الإنسان لجميع الأشخاص من غير تمييز من أي نوع كان، ويشمل ذلك الانتماء الفعلي أو المحتمل إلى حزب سياسي.

في الختام ، نطلب منكم اطلاعنا على المستجدات بشأن التدابير المتخذة في هذا الصدد، ونحن مستعدون للمشاركة في أي حوار بناء يدعم تنفيذ المطالب المذكورة أنفاً.

مع فائق التقدير



المدير التنفيذي
كريس غروف